النظام السياسي في اليمن بين شرعية السلطة وشرعية الانجاز بعد التغيير عام 2011

The political system in Yemen between the legitimacy of the authority and legitimacy of the achievement after the change in 2011

أ.م. دورين بنيامين هرمز
جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد

الملخص

اليمن حالة دراسية بالغة الاهمية تعبر عن الانتقالات السياسية المعقدة التي اثارتها موجة التغيير السياسي للأنظمة العربية (للدول الهشة) فهو افقر دولة في الشرق الاوسط ويعاني من انقسامات داخلية قد تمثل انقساما طائفيا او سياسيا ، بموجب مفاوضات خليجية سلمت السلطة من الرئيس علي عبدالله صالح بعد ثلاثة عقود من قيادة جمهورية عسكرية الى نائبه عبد ربه منصور هادي . وبهذا الاجراء تفادى اليمن الخطر الفوري من اندلاع حربا اهلية وتأسس فيها اطار لإصلاح طويل الاجل ، ولكن نتائج الانتقال لم تتوضح في اليمن لان مستقبل اليمن لم يتضح بعد لظهور بوادر لزعزعة سياسية واضحة . ان خارطة الانتقال في اليمن تمت برعاية دولية تتكون من مؤتمر حوار وطني طموح واعادة هيكلة للجيش واصلاح دستوري وتنتهي هذه المرحلة بإجراء انتخابات في العام 2014 ليدخل اليمن مرحلة تاريخية جديدة تتمثل في تغيير هيكل الدولة .

ومثل الكثير من الحكومات الانتقالية مارست اليمن اصلاحات سياسية واقتصادية ولكنها واجهت معارضة النخبة القائمة، ومشاكل اخرى تمثلت بالصرع الحوثي- حكومة عبد ربه منصور هادي الرئيس اليمني الحالي حسب القرار (2216) الاممي والقاضي بالحفاظ على سلامة ووحدة الاراضي اليمنية واعلان الرئيس هادي سلطة شرعية باتفاق جميع الاطراف السياسية اليمنية ومنهم الحوثيين ، وكذلك مواجهة مشكلة جنوب اليمن ورغبتهم تارة بالانفصال تماما عن اليمن الشمالي او المطالبة بأقاليم تتراوح ما بين (4-7) اقاليم وما يمثل الاتجاهان سواء الانفصال او الفدرالية من مخاطر على اليمن الموحد منذ 1990 .

وما الت اليه اليمن مؤخرا هو تقديم الرئيس اليمني هادي لاستقالته وخروجه من اليمن نحو السعودية واعلانه من هناك لحكومة مصغرة برئيس وزراء وعدد من الوزراء وممارسة اعماله الحكومية من هناك بالرغم من محاولته بإرجاع البعض من وزرائه الى عدن بدل صنعاء التي سقطت بيد الحوثيين وما زال الوضع في اليمن غير مستقر سياسيا لاسيما بعد العملية العسكرية بقيادة السعودية على الحوثيين باعتبارهم متمردين وسلطة غير شرعية حسب وجهة نظرهم .

Abstract

The Yemen case study of great significance reflect the complex political transitions triggered by a wave of political change Arab regimes (fragile states) is the poorest country in the Middle East and suffers from internal divisions may represent sectarian divide or politically , under the Gulf of negotiations handed over power from President Ali Abdullah Saleh after three decades of military leadership of the Republic to his deputy Abed Rabbo Mansour Hadi . In this procedure Yemen avoid the immediate danger of the outbreak of the civil war and established a framework for long-term reform , but the results have not been clarified transition in Yemen because Yemen's future is not yet clear signs of political destabilization is evident .

Map transition in Yemen has sponsored an international composed of national dialogue and an ambitious restructuring of the army and constitutional reform conference ends this stage to hold elections in the year 2014 to Yemen enters a new historical stage is to change the structure of the state. Like many transitional governments exercised Yemen political and economic reforms but faced opposition from the elite list, and other problems represented epilepsy Alihuta-Government Abed Rabbo Mansour Hadi, the current President of Yemen according to the resolution (2216) internationalist and the judge to preserve the safety and territorial integrity of Yemen and the announcement of Hadi the legitimacy of the authority of the president by agreement of all Yemeni political parties, including the rebels, and your As well as addressing the problem of South Yemen and their desire sometimes completely separate from North Yemen

or claim Territories ranging between (4-7) regions and represents either trends or federal separation of risk to the united Yemen since 1990.
The outcome of the Yemen recently is to provide the Yemeni President Hadi for his resignation and his release from Yemen to Saudi Arabia and his announcement from there to the Government of mini Prime Minister and a number of ministers and the exercise of governmental his works from there in spite of his attempt to return some of his ministers to Aden instead of Sana'a, which fell to the rebels and what the situation is still in Yemen is politically stable, especially after the military operation led by Saudi Arabia on the Houthi rebels and authority as illegitimate according to their point of view.

المقدمة

تحتل اليمن اهمية استراتيجية في المنطقة العربية لموقعها الجغرافي المميز مما يمنحها اهمية لتحقيق مصالحها الاستراتيجية وبالرغم من ان اليمن قد تأثر فعلا بالتغيرات والتطورات التي شهدتها الدول العربية منها مصر وتونس على سبيل المثال والتي ادت الى تغيير الانظمة السياسية فيها وتغيير بنية الانظمة الاخرى والتي اثرت بدورها بإحداث خلل في ميزان القوى في المنطقة العربية .ان الثورة الشعبية في العام 2011 في اليمن قد اظهرت ازمة الدولة على صعيد الشرعية السياسية هذه الثورة التي اتاحت لليمنيين بناء دولة مدنية والتخلص من النخبة الحاكمة والتي يصفها اليمنيون بالفاسدة والتي مارست في الفترة الاخيرة من عمر النظام السياسي العنف المسلح ضد الحوثيين في محافظة صعدة وتطور الحراك الجنوبي وهذا اعطى مؤشر على فقدان الثقة بالحكومة ومؤسساتها اي الغاء صفة الشرعية عنها ، مما اعطى لهذه الثورة مسار اخر ولد انقسامات وانشقاقات داخل الصف اليمني بين الحكومة وبين الحوثيين وبين الحراك الجنوبي من جهة اخرى .

منهجية البحث

1- مشكلة البحث

ان وضع اليمن يعتبر واقع معقد ومتغير ومليء بالعوامل المتجاذبة والمتنافرة في وقت واحد ، بالإضافة الى احتمالات سياسية واقتصادية غير متوقعة يمكن ان تحدث في اي وقت مسببة مخاطر للبلد وتوجد فرص وتحديات لها ممكن ان تكون خطوات للتفاهم والحوار بين القوى السياسية في اليمن .ان اليمن بعد التغيير شهدت بعض التحولات نحو البناء السياسي والتوجه بعد انتهاء المرحلة الانتقالية الى اعلان اليمن دولة ديمقراطية ولكن حدث في اليمن ما ذكرناه اعلاه من المخاطر والفرص والتحديات .

2- اهمية البحث

من الممكن في ضوء الاضطرابات الحالية في اليمن ان تستمر لأكثر من عامين حسب ما حددته المبادرة الخليجية لإنهاء ازمة النظام لان الانتخابات الناجحة لم تسفر عن شعور فوري بتحسن الشرعية بدليل الانقلاب الحوثي وتكرار مطالب الجنوب بالانفصال بعد وحدة دامت (25) عاما لشعور اليمنيين ان النظام السياسي في اليمن لم يتغير جذريا بل تغيرت الوجوه وما تم بعدها هو تصفية حسابات وليس اصلاحات وتوجه حقيقي نحو البناء لذا توجه البحث لتسليط الضوء على هذه الدولة لأهميتها في المنطقة العربية على عدة اصعدة .

3- فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية اساسها ان الاحداث في اليمن لا تسير ببطيء فكثير منها تأتي بصورة غير متوقعة بحيث تحرف الاوضاع الى اتجاهات غير معروفة ولا مدروسة مسبقا. وهذا بالفعل ما حدث بعد الانتخابات الرسمية عام(2012) وتولي عبد ربه منصور هادي للسلطة واذا بالحوثيين يقومون بانقلاب على الحكومة والاستيلاء على مؤسساتها السياسية والعسكرية مما يعني انهيار لشرعية السلطة وبالتالي انهيار للشرعية السياسية مما يحرف مسار الاداء و الانجازات وشرعيتها فهل سيبقى الوضع في اليمن على ما هو حاليا اي بقاء سيطرة الحوثيين ؟ ام ستعود الاوضاع الى حكومة الحوار الوطني وعودة هادي الى السلطة ؟وهل سيمنح الجنوب ما يطالب به ؟

4- منهجية البحث

استخدم في البحث المنهج الوصفي والذي يقوم على وصف الاوضاع في اليمن واستخدم المنهج النظمي والذي يقوم على دراسة النظام السياسي اليمني

5- هيكلية البحث: قسم البحث الى ملخص ومقدمة ومتن مكون من مبحثين ، المبحث الاول بعنوان (الشرعية السياسية للنظام السياسي في اليمن قبل التغيير 2011) والمطلب الاول بعنوان (مفهوم الشرعية السياسية) والمطلب الثاني بعنوان (كيفية استلام السلطة ومدى شرعيتها (حكومة علي عبدالله صالح)) وكان المبحث الثاني بعنوان (شرعية الانجاز في اليمن بعد التغيير ومستقبله) والمطلب الاول بعنوان (شرعية الانجاز في اليمن في عهد الرئيس عبد ربه منصور هادي) والمطلب الثاني بعنوان (مستقبل شرعية الانجاز في اليمن في عهد الرئيس عبد ربه منصور هادي) وخاتمة.

المبحث الاول

الشرعية السياسية للنظام السياسي في اليمن قبل التغيير 2011

المطلب الاول / مفهوم الشرعية السياسية للنظان السياسي في اليمن :

ان مسالة الشرعية مركزية في السياسة لكنها ليست انضباطية وقاصرة على نظام ما ، ولا يمكن التبرير للسلطة والحصول على الطاعة في ان واحد لأنه اثبات لحق الحكم وما ينتج عنه من التزام سياسي ومن اجل ان تنجح هذه العملية لابد من توافر ثلاثة شروط (الرضا والقانون والضوابط) هذا وان المؤسسة السياسية لا تكون لها شرعية الا عندما تعبر عن هوية المجتمع وقيمه ([1]).

من جهة اخرى يمكن القول ان النظرية السياسية لا يمكن ان تكون نظرية اي سلطة وانما نظرية السلطة الشرعية وهذا يعني عدم اقتصار السياسة على ممارسة السلطة وغاياتها وانما على العكس يجب التركيز على ما يجعل هذه السلطة ممكنة والشرعية هي من يجعل السلطة دائمة ومستقرة ، ولكن بالرغم من هذا لم تعطى تعريفات محددة ودقيقة للشرعية فقد عرفها ميشيل دوبري "ان الحكام يجب ان يستندوا الى احتياطي من الشرعية مما يقتضي ان يكون هؤلاء الحكام شرعيين بطريقة او بأخرى فالحكام والمؤسسات التي يمارسون السلطة من خلالها والسياسات العامة التي ينفذونها يجب ان تتوافق مع معتقدات وميول المحكومين " وهذا التعريف يربط الشرعية بمدى ارتباطها بقيم ومعتقدات المحكومين ([2]). كما وعرفها موريس دوفرجيه ان كل نظام سياسي يكون شرعيا اذا امتثل للإجماع الشعبي اي ان النظام لا يعمل للصالح الخاص وانما للتطلعات الشعبية ، وتعتبر السلطة الشرعية هي السلطة ذات السند الصحيح والشرعية هي الزاوية التي يقف عندها صاحب السلطة ، وهناك فرق بين شرعية السلطة والتي وضحت بتعاريف مختلفة وبين مشروعية السلطة ويقصد بها ان ممارسة السلطة تكون صحيحة فالشرعية للسلطة والمشروعية للرعية ونظرتهم الى السلطة والشرعية هي التي تؤسس حق الحاكم بينما المشروعية هي التي تؤسس واجبه تجاه رعيته وعليه بالعودة لمفهوم الشرعية لابد ان يرتبط بالموافقة والقبول لدى فئات المجتمع ([3]).

ان الشرعية حسب المفكر السياسي ماكس فيبر "بدون الشرعية يصبح اي نظام لا يملك القدرة الضرورية لإدارة الصراع بالدرجة اللازمة لأي حكم اراد البقاء لفترة طويلة فالحكم هو محاولة لامتلاك عنان الامور والقدرة على مواجهة التحديات والمشاكل وهذه القدرة تختلف حسب ان كان الناس معه او ضده ، وان اي نظام يستطيع فرض بقاءه بالقوة لكن يكون بقاؤه قلقا الى ان يقتنع الشعب بالحاكم وهذا الاقتناع يحمل في طياته اعطاء شرعية للحاكم وسلطته"([4]).

ترتبط مسألة الشرعية ومفهومها ببنية نظام الحكم في الدولة وبطرق ممارسة السلطة وفق إطار تنظيمي يجسد الإرادة المجتمعة، كما تمثل صيغ التعبير عن هذه الإرادة وفق بنية سياسية تجسد مطالب التعبير عن الممارسة السياسية التي تمد السلطة بأسلوب ممارستها أو التعبير عن وجودها بالقوة، والثبات، والاستمرارية، أي بمعنى أن السلطة السياسية ستكون شرعية طالما بقيت تستمد وجودها وقوتها من الإرادة الجماعية لأفراد الشعب وطالما بقيت تعمل وفق إرادته، وتجري هذه العلاقة على أساس التفاعل المؤسسي للبنية السياسية التي إذا ما أصابها عجز في إطار نظام الحكم أو الدولة يقود إلى إشكاليات تنسحب أثاره على مستويات الحياة السياسية كافة وهنا تشكل أزمة الشرعية أهم الاشكاليات التي تطبع النظم السياسية والسبب المباشر لازمة الحكم التي تظهر في الحياة السياسية. إذاً الشرعية توجد في كل مجتمع تحكمه سلطة منظمة وتمارس مهماتها ووظائفها بطريقة معينة([5]).

وتكمن الشرعية في قدرة النظام السياسي على توليد وتدعيم الاعتقاد بأن البنية السياسية القائمة هي الأكثر ملائمة وتوافق لذلك المجتمع، ويكون إدراك الأفراد والجماعات لشرعية نظامهم السياسي أو عدم شرعيته طبقاً للطرق التي تلتقي بها قيم هذا النظام مع قيمهم، فإذا أشارت مواقف أفراد المجتمع إلى ناحية إيجابية تجاه مجموعة البنى والقواعد المنظمة للسلوك السياسي الفردي أو الجماعي تكون الشرعية عالية وتمكن النظام السياسي من العمل بوظائفه وعلى العكس من ذلك تكون الشرعية سلبية ومنخفضة مما يصعد من حالة انتشار القهر السياسي على صعيد الممارسة السياسية([6]).وعليه لإبراز مدى شرعية النظام الحاكم في اليمن من خلال المطلب الثاني من المبحث الاول لابد من اعطاء لمحة عن طبيعة النظام السياسي بعد اعطاء مفهوم للشرعية وذلك للترابط والتلازم بين مصطلح الشرعية السياسية وبين بقاء او تغير النظام السياسي اليمني، ابرز ملامح النظام السياسي في اليمن هي العصبية القبلية المتفاقمة حيث نجد تبادلية منفعية وتحكمية من جانب اخر بين اجنحة النخب المتصارعة في السلطة وسعي الحاكم بالمقابل على تشجيع اقامة احلاف وتجمعات قبلية موازية والعمل على استقطابها وتوظيفها لخدمته([7]).

ان التطورات السياسية التي شهدتها اليمن على مرور الزمن اعطى لهذه القبائل دورا بارزا للهيمنة السياسية وحتى العسكرية ، فإلى جانب هيمنتها على الدولة نجد ان القبائل متحاربة فيما بينها وخاصة قبائل الشمال (حاشد وبكيل) وقبائل الجنوب حيث ظلت تمارس دورا سياسيا وعسكريا خاصة في المناطق الشمالية من اليمن الى انتهاء الدولة الزيدية عام 1962 مع كل الاعتبارات الدينية لتلك الدولة([*]).

ان المجتمع القبلي يتألف من عدد من القبائل التي لا تخضع لسلطة جهاز اداري رسمي فعال نظرا لان القبائل اليمنية كانت وما زالت ترفض الخضوع التام لسلطة الدولة المركزية . ولان التنظيم الاجتماعي القبلي هو السائد استطاع ان يطبع المجتمع كله بجميع قبائله بطابع واحد ، وبما ان النظام الاجتماعي في اليمن قبلي جعل ذلك من النظام السياسي قبليا ايضا نظرا للتداخل بين السياسة والاجتماع فنرى الانقسامية في المجتمع القبلي اي ان السلطة القبلية تتوزع بين كل الاقسام اي بين كل عوامل البناء السياسي دون ان تتركز في يد شخص واحد او فئة محددة من المشايخ . ان القبائل في اليمن تميل الى الحكم الذاتي وهذه من الثوابت التي عرفتها اليمن لذا نرى مواجهات مستمرة وازمات سياسية متكررة بين القبائل والدولة([8]).

وهذا ما اثر على النظام السياسي في اليمن بوصفه انه نظام غير مستقر سياسيا واجتماعيا وحتى اقتصاديا لان القبيلة ترى نفسها من القوة والمكانة الموازية للدولة فهي لا تتوانى عن القيام ببعض المهام التي تقع على النظام السياسي بمؤسساته المعنية لذا هناك تداخل فيما بين الحكومة والقبيلة وترجح كف القبيلة على حساب النظام السياسي اليمني .

من جهة اخرى ان التركيبة الاجتماعية اليمنية تتصف بالتخلف وغلبة البنية الريفية – القبلية عليه ومحدودية حجم المدينة وضعف مساهمتها في النشاط الاقتصادي وجدت تجمعات الشيوخ الاكثر تنظيما والمستندة الى قوى قبلية المجال مهيا لملىء الفراغ السياسي وبهذا تطلع الشيوخ للعب دور سياسي فاعل وامتلاك حق تقرير مصير النظام والتحكم في ثروات البلد وتحديد مستقبله ([9]). ولقد مر النظام السياسي في اليمن الذي تأسس في 22 مايو 1990م بإعلان قيام الوحدة بخمس فترات مختلفة ولكل فترة سماتها وخصائصها وهذه الفترات هي:

الفترة الأولى : وتبدأ منذ أول يوم لإعلان تحقيق الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م ، وتنتهي هذه الفترة في 27/ إبريل /1993م وذلك بإجراءات انتخابات نيابية وإعادة تشكيل هيئات السلطة العليا بموجب نتائج تلك الانتخابات

الفترة الثانية : فترة الائتلاف الثلاثي في الحكم بين المؤتمر الشعبي العام ، والتجمع اليمني للإصلاح ، والحزب الاشتراكي اليمني وقد أتت هذه الفترة كنتيجة لانتخابات 27 إبريل 1993م البرلمانية ، وانتهت بمغامرة قيادة الحزب الاشتراكي في محاولة العودة إلى الانفصال والسعي لذلك عن طريق الحرب وقد انتهت المحاولة بفشل دعاة الانفصال وانتصار الشعب اليمني في حماية وتثبيت وحدته ووحدة وطنه وبذلك مثل يوم 7يوليو 1994م منعطفا تاريخيا في إزالة مخاطر الانفصال والتجزئة والانتقال إلى فترة جديدة من البناء والتنمية في ظل اليمن الموحد.

الفترة الثالثة : تميزت بائتلاف بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح ، وبإجراء التعديلات الدستورية التي تضمنت تغيير شكل رئاسة الدولة والتحول من مجلس الرئاسة إلى رئيس جمهورية ، ولقد تميزت هذه المرحلة بإصلاح ما أفسدته حرب الانفصال وتدعيم روابط الوطن في أوساط المجتمع وتعزيز هيكلة مؤسسات الدولة في إطار اليمن الموحد بالإضافة إلى تنامي عدد مؤسسات المجتمع المدني ، واستمرت هذه الفترة إلى 27 إبريل 1997م.

الفترة الرابعة : بدأت بعد انتخابات 27 إبريل 1997م وحصول المؤتمر على الأغلبية المريحة وتشكيلة الحكومة بمفرده وذلك تحقيقا لإرادة الناخب اليمني وقد اتسمت هذه الفترة بتعميق الطابع الديمقراطي للنظام السياسي وإدخال إصلاحات دستورية مثلت خطوة متقدمة في تعزيز الحياة الديمقراطية في البلاد.

الفترة الخامسة : تميزت هذه الفترة بإجراء أول انتخابات رئاسية مباشرة سنة 1999م يفوز فيها مرشح الإجماع الوطني الرئيس علي عبد الله صالح للفترة الرئاسية 1999- 2006 م ، كما شهدت هذه الفترة إقرار قانون السلطة المحلية.

وتم إجراء انتخابات السلطة المحلية و الاستفتاء على التعديلات الدستورية وإنشاء مجلس الشورى وتمديد فترة رئيس الجمهورية لتصبح سبع سنوات وتمديد فترة مجلس النواب لتصبح ست سنوات اما الأسس والمبادئ التي يرتكز عليها نظام الحكم يقوم نظام الحكم في اليمن على مبدأ الفصل بين السلطات و التعاون فيما بينها وكذا المراجعة القضائية باعتبار أن المحكمة العليا للجمهورية هي أعلى هيئة قضائية اختصاصها الرقابة على دستورية القوانين واللوائح والأنظمة والقرارات ومن حقها إعلان بطلان القوانين واللوائح والأنظمة والقرارات المتعارضة مع الدستور ، كما أن نظام الحكم يجيز تعديل الدستور حيث أن الشعب الذي وافق على الدستور وأقره يمكن أن يعدله بالطرق المشروعة قانوناً عن طريق نواب الشعب في البرلمان لكي يظل معبرا عن واقع الشعب وتوقعاته ومسايراً لمنطق العصر ومقتضيات تطور المجتمع([10]).

وحقيقة ان هذه الملامح قد تبدو ملائمة لملامح النظام الديمقراطي وان اليمن كنظام سياسي لا يعاني من اي ارتباك او خلل ولكن الحقيقة الكامنة غير ذلك تماما فان النظام السياسي اليمني يعاني من مشاكل عديدة منها الحروب الدامية بين الشمال والجنوب والتي استمرت لست سنوات والتي انهكت فيها اليمن الجنوبية ودمرت اراضيها وزراعتها بالإضافة الى استئثار السلطة الحاكمة في اليمن (الرئيس علي عبدالله صالح وحاشيته) للموارد والثروات وسيطرتهم على المؤسسة العسكرية كل هذه العوامل وغيرها ساعدت على تغيير النظام في اليمن([11]). وهذا ما سوف نسلط عليه الضوء في المطلب الثاني من المبحث الاول .

المطلب الثاني : الية استلام السلطة في اليمن (علي عبدالله صالح ومن بعده)

سبق وان ذكرنا في المطلب الاول ان القبائل المتناحرة على السلطة تلجا الى اطراف اخرى لحل الخلافات على منصب رئيس الجمهورية في حال لم يعطى لأي من القبائل المتنافسة مما ادى الى اختيار الرئيس السابق علي عبدالله صالح من خارج فئات المشايخ ([12]). يعتبر(علي عبدالله صالح عفاش السنحاني الحميري) اول رئيس للجمهورية اليمنية للفترة 1978- 2012 يحمل رتبة المشير العسكرية وهو صاحب اطول فترة حكم من بين الحكام العرب ، وقد كان قبلها رئيسا لحزب المؤتمر الشعبي. وبعد اربع سنوات من اعلان الوحدة بين شطري اليمن الشمال والجنوبي واجهت اليمن بعد حرب 1994 مشكلات عدة من كل اتجاه، فبالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية المثقلة بأعباء ما خلفته الحرب، برزت مشكلات أخرى، أهمها:

- حدوث اضطرابات في جنوب اليمن، واختراقات من قبل العناصر المتطرفة، خاصة تنظيم القاعدة.
- تنامي إشكالية نشاط الحراك الجنوبي، والتي كانت بداياتها عبارة عن مطالب حقوقية، تطورت لتصبح مطالب سياسية ثم أضحت قضية جنوبية يتبناها الحراك الجنوبي في مسارين، أحدهما يطالب بتصحيح مسار الوحدة، والآخر يجهر بفك الارتباط، وينادي بالانفصال
- حدوث تمرد مسلح في صعدة من جانب جماعة الحوثيين الذين خرجوا على معايير الدولة، مما أجاز لها القيام بمواجهتهم بالقوة المسلحة، ولم يعارضها أي من دول المنطقة باستثناء إيران([13]).

دخلت اليمن مرحلة جديدة من الأزمة لم تقتصر على النظام السياسي (من السلطة والمعارضة) بل أضحت أزمة مجتمعية شاملة ومركبة ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية وثقافية، أفرزتها تراكمات سلبية أظهرت افتقار النظام السياسي إلى تمثل هموم المواطنين، وعدم القدرة على الأخذ بجوهر قيم النموذج الديموقراطي، وغياب القدوة الصالحة في المواقع القيادية التي تمركزت فيها الثروة، وتفشي ظاهرة الفساد، ومعاناة الشعب من ضنك العيش، وضيق ذات اليد، وارتفاع معدلات البطالة، واتساع رقعة الفقر، وتدني مستوى الدخل القومي، وتراجع معدلات التنمية، وتنامي ثقافة الكراهية والخصام بين مكونات البناء الاجتماعي اليمني الواحد. واكب ذلك اشتعال الحرب السادسة في صعدة (2004- 2006) وتصاعد الاحتقان والغضب في المحافظات الجنوبية والشرقية، وقد طال ذلك بتداعياته الوحدة الوطنية والأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي بالإضافة الى ما الت اليه الاوضاع في العديد من مناحي الحياة فيمكن الاشارة مثلا الى عامل من عوامل التعجيل بالثورة يأتي في مقدمتها استشراء الفساد عبر الجدول التالي :

جدول رقم (1)

العام	الترتيب	مؤشر الفساد
2004	112	2.7
2005	103	2.7
2006	111	2.6
2007	131	2.5
2008	141	2.3
2009	154	2.1
2010	146	2.2
2011	164	2.1

المصدر : التقرير الاستراتيجي الخليجي2011-2012، مركز الخليج للدراسات ، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر ، الشارقة، 2012،ص 133

اما الجدول رقم (2) يوضح وضع اليمن في مقياس مؤشرات الدولة الفاشلة الصادر عن مجلة السياسة الخارجية وصندوق السلام للأعوام من 2008- 2011

جدول رقم (2)

مؤشرات الدولة الفاشلة	2008	2009	2010	2011
تعاظم الضغوط الديمغرافية	8.6	8.8	8.6	8.7
حركة قوية للاجئين او المشردين داخليا	7.2	7.9	8.3	8.4
الهجرة الانسانية المستمرة	7.2	7.4	7.2	6.9
التنمية الاقتصادية غير العادلة	8.8	8.9	8.6	8.3
الفقر والانهيار الاقتصادي	8.2	8.2	7.9	7.7
تدهور شرعية الدولة	8	8.3	8.7	8.6
انهيار الخدمات العامة	8.3	8.5	8.6	8.7
انتهاك حقوق الانسان	7.5	7.7	8	7.7
الاجهزة الامنية والدولة البوليسية	8.2	8.4	8.09	9.3
صعود النخب العصبية والحزبية	8.9	9	9.2	9.3
تدخل القوى الخارجية	7.2	7.3	7.8	8.2

المصدر: المصدر نفسه ، ص 137

شكل رقم (1)

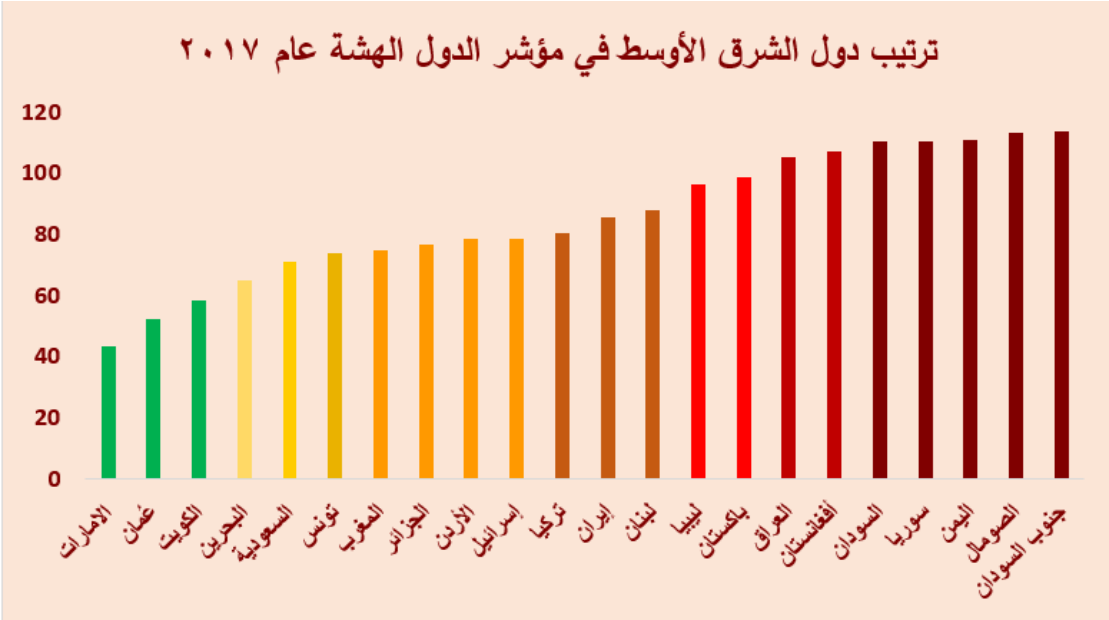

المصدر: محمد عبدالله يونس، مؤشر الدول الهشة في العالم عام 2017، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، **Fragile States Index 2017"**,Washington, Fund for Peace, May 2017"

يوضح الشكل اعلاه ان الدول العربية ومن ضمنها اليمن تصدرت الصراعات الداخلية في منطقة الشرق الأوسط ويشير المؤشر اعلاه للانهيار الكامل الذي أصاب مؤسسات هذه الدول؛ حيث احتلت اليمن موقع متاخر جدا في مؤشر الدول الهشة نتيجة لتسبب الصراع الأهلي في مأساة إنسانية غير مسبوقة دوليًّا، والانهيار التام للدولة الناشئة التي لم تتمكن من استكمال أركان تأسيسها.

وفي العام 2011 وتزامنا مع التطورات في الشارع العربي... فلم تكن اليمن بعيدة عن الأحداث التي شهدتها تونس ومصر، وإن كانت المطالب المنادية بالتغيير والإصلاحات السياسية حاضرة في اليمن من قبل ذلك من هنا فقد حدث تجاوب بين الشارع اليمني والاضطرابات الداخلية ، خاصة في ظل التعبئة التي مارستها قوى مختلفة خلال الفترة السابقة على خلفية صراعها مع السلطة، كالحراك الجنوبي بفصائله الداعية إلى فك الارتباط أو إلى تصحيح مسار الوحدة، وكالحوثيين الذين دخلوا مع السلطة ستة حروب عسكرية، والمعارضة التي رأت أنها أقصيت عن أي فعل وتأثير على المشهد السياسي، وعن المكسب والمغانم في السلطة والثروة .([14])

وفي شباط 2011 خرج ملايين اليمنيين منادين بشعار اسقاط النظام مجتمعين في تعز الامر الذي دفع بالنظام اليمني الى تحشيد قواته العسكرية بالضد من الثوار اليمنيين ليثبت للداخل وخارج اليمن ان الشرعية للسلطة ما زالت قائمة وان ما يحدث في اليمن ليس ثورة بالمفهوم المعروف لها وانما تحرك من جانب احزاب المعارضة والمتمثلة بأحزاب اللقاء المشترك والتي تحاول الانقلاب على السلطة وعلى اثر استمرار الثورة في اليمن وما الت اليه من دمار للبنى التحتية لليمن دفع كل من رئيس الجمهورية السابق واحزاب اللقاء المشترك الى طرح مبادرات لحل الازمة([15]) .

ولكن ومع الاسف كلها باءت بالفشل لان اغلب الدول العربية تسمح للتدخلات الخارجية لحل ازماتها الداخلية لعدم اتفاق اطراف الازمة في الداخل على حلها . وفعلا تم طرح المبادرة الخليجية وهي المبادرة الثالثة حيث تقدم الامين العام لمجلس التعاون الخليجي الى كل من السلطة والمعرضة في اليمن بمبادرة ثالثة بعد لقاء الرياض وقد تضمنت هذه المبادرة خمسة مبادئ وعشر خطوات تنفيذية وهي كالاتي:-

1- ان يؤدي الحل الذي سيفضي عن هذا الاتفاق الى الحفاظ على اليمن ووحدته وامنه
2- ان يلبي الاتفاق طموحات الشعب اليمني
3- ان يتم انتقال السلطة بشكل سلمي لتجنب حدوث الفوضى
4- ان تلتزم كافة الاطراف بإزالة عناصر التوتر
5- ان تتوقف كل الاطراف بإزالة كل اشكال الانتقام والملاحقة([16]). بالإضافة الى الخطوات التنفيذية العشر([17]).

وقد تم توقيعها في المملكة العربية السعودية وفيها وافق الرئيس السابق لليمن من التوقيع عليها بعد حصوله على موافقة الابقاء على نظامه السياسي وحصوله واسرته على الحصانة القانونية والدبلوماسية وان يطرح مرشح التوافق وهو نائب له (عبد ربه منصور هادي) وهنا هي النقطة الخلافية حيث شعر ثوار اليمن والمحتجين ان النظام السياسي في اليمن لم يتغير مجرد تغيير للشخصيات لاسيما ان هذا النظام والمتمثل بالرئيس السابق علي عبدالله صالح قد تعامل بقسوة واستخدم العنف المفرط ضد الثوار الامر الذي ادى الى سقوط عدد كبير من الضحايا والجرحى خاصة في جمعة الكرامة ، ولكن رغم هذا جرت الانتخابات والتي فاز فيها هادي بنسبة(99.8%) من الاصوات وادى اليمين الدستورية في 25 /شباط/ 2012 وانتهى حكم الرئيس السابق علي عبدالله صالح والذي دام (33) عاما وانتقلت السلطة سلميا الى الرئيس الجديد عبد ربه منصور هادي ليبدا اليمن مرحلة جديدة من التحول الى الدولة المدنية القائمة على المؤسسات والمواطنة والقانون ([18]).

المبحث الثاني

شرعية الانجاز في اليمن بعد التغيير ومستقبله

بعد بروز ظاهرة الاحتجاجات العربية والتغيير السياسي وازاحة الانظمة السياسية بالقوة في بعض الدول العربية ومنها اليمن و جرى التغيير السياسي عبر مبادرة خليجية تضمن لليمن البقاء الامن للدولة مع التغيير السياسي العمودي للرئيس ، وبالفعل جرى هذا التغيير لكنه لم يصمد في ظل هشاشة الدولة وفشلها وعدم مقدرة الطاقم الجديد من بسط سيطرة الدولة في ظل وجود الحرس القديم في مفاصل التأثير والقوة باليمن والحراك الجنوبي وهيمنة الحوثيون على الحكم .

المطلب الاول : شرعية الانجاز في اليمن في عهد الرئيس عبد ربه منصور هادي

مثل الكثير من الحكومات الانتقالية التزمت حكومة اليمن بإصلاحات سياسية واقتصادية علها تستطيع الخروج باليمن من دائرة الفوضى والخراب الذي لحق بها بعد فترة من الانتفاضات والحراك الجماهيري ان صح التعبير، الامر الذي جعل من اليمن في حالة من الوضع السياسي الشائك واقتصاد متردي وحالة امنية لا تخلو من المخاطر وجيش منقسم بين الولاء للنظام السابق وجيش معارض لكنها (الحكومة) واجهت صعوبات في انجازها نظرا لمقاومة النخب القائمة وعدم رغبتها في خسارة المكاسب المتحققة لها ، لذا عمل الرئيس هادي على ([19]):-

1- تنفيذ التزامات الحوار الوطني وهو مؤتمر حوار وطني شامل يهدف الى تمكين كل المكونات من المشاركة في اتخاذ القرارات الهامة ورسم مستقبل اليمن.
2- العمل على صياغة دستور جديد للدولة
3- قام بحل الجيش الموالي للرئيس السابق
4- تغيير قائد قوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة (احمد علي عبدالله صالح)

وقد كان الهدف الرئيسي من تلك الانتفاضات إسقاط النظم الاستبدادية وما حصل ان اليمن موضوع البحث تغيير نظامها السياسي و دخلت مرحلة جديدة، وصفت بـ " الانتقالية" اي في اتجاه الانتقال من الثورة إلى الدولة الديمقراطية المدنية في ظل تداخل غير منضبط بين مستويات مختلفة من الصراعات، بين عناصر النظم القديمة والجديدة، وعناصر الثوار المدنية والدينية، وارتباك أداء السلطات الانتقالية، مدنية أو عسكرية، و مصاعب سياسية واقتصادية وأمنية، وكلما تستغرق المراحل الانتقالية لفترات طويلة تبدو فيها الصراعات السياسية أكثر عنفا وأكثر عمقا مما كان متصورا([20]).

كان على الرئيس هادي معالجة بعض القضايا لكي يستطيع الارتقاء بالواقع السياسي اليمني وتحقيق شرعية انجاز واعلانها دولة ديمقراطية فنجد :-

1- ازمة صعدة : وهي عبارة عن حرب دامت ست سنوات(2004- 2010) بين الحكومة اليمنية السابقة والحوثيين(*) ووقفت الحرب وفق وساطة قطرية ، وبالرغم من توقف الحرب الا ان الجذور الحقيقية للقضية لم يتم حلها لذا اتسم الحل بالهشاشة لما لهذا الامر من مخاطر على الوحدة اليمنية ودعوات الانقسام على اساس مذهبي وطائفي وسياسي وتفعيل حالة عدم الاستقرار السياسي وهذا ما حدث بالفعل في اليمن ونتيجة للاشتباكات المستمرة بين الحوثيين وجيش الحكومة الحالي(تموضع ثقل المعارضة حول جامعة صنعاء وفي شارع الستين لذلك سميت الساحة بساحة التغيير اما تحشد جيش السلطة كان في ميدان السبعين بالقرب من دار الرئاسة) ، ادى هذا الى اسقاط الحكومة اليمنية واجبار الرئيس عبد ربه هادي من تقديم استقالته والهروب الى المملكة العربية السعودية والاقامة هناك مع حاشيته([21]) فما حدث في اليمن هو قيام الحوثيين باحتجاجات على قرار حكومي يقضي برفع الدعم عن المشتقات النفطية وتحول الاحتجاج الى اشتباكات مدعومة من (قوات الرئيس السابق ، وعلي محسن الاحمر وحزب التجمع اليمني للإصلاح) فاقتحموا الفرقة الاولى مدرع وجامعة الايمان وسيطروا على مؤسسات الدولة والمعسكرات الحكومية وسقطت صنعاء بيدهم . لذا كان الصراع بين شرعيتين (شرعية سياسية ممثلة بالحكومة المنتخبة وشرعية شعبية ثورية ممثلة بالحوثيين) هذه الاحداث دفعت برئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي من مغادرة البلاد وتشكيل حكومة مصغرة في المنفى وتعيين خلد البحاح(*) كرئيس لمجلس الوزراء في حكومته وهنا كانت نقطة الافتراق بقيام الحوثيين بتفجير الاوضاع عسكريا في دماج وبعدها عمران ومن ثم سقوط صنعاء لينتهي عهد دولة الحوار الوطني واسسها النظرية للبناء السياسي والدستوري في اليمن، وعليه قام الحوثيون بإصدار(الاعلان الدستوري) وهو الاعلان الذي اصدره جماعة (انصار الله) (**)الحوثية والذي يتضمن حل البرلمان وتشكيل مجلس مؤقت يتولى رئاسة الجمهورية خلال فترة انتقالية مدتها عامان ([22]) وتحكم اليمن من قبل محمد علي الحوثي وهو

الحاكم الفعلي لليمن حاليا ، ورئيس ما يعرف بـ«اللجنة الثورية»، التابعة لجماعة أنصار الله الحوثيين وهى الجهة التي أصبح منوطا بها تشكيل مجلس انتقالي من 551 عضوا، والتصديق على انتخاب مجلس رئاسي من 5 أعضاء لقيادة البلاد في مرحلة انتقالية من عامين. لكن الاوضاع في اليمن لم تترك مضطربة بل تدخلت الامم المتحدة بتاريخ 26/ شباط / 2015 واصدر مجلس الامن بيانا يصف فيه الرئيس عبد ربه منصور هادي بالرئيس الشرعي وداعيا جميع الاطراف ومن ضمنهم الحوثيين الانخراط في المفاوضات التي ترعاها الامم المتحدة ([23]). لكن اليمن لا زالت على وضعها بهيمنة الحوثيين على المؤسسات السياسية والعسكرية وممارسة الاعمال الحكومية .

2- الوحدة اليمنية والحراك الجنوبي : بالرغم من قيام الوحدة بين شطري اليمن الا ان الشطرين كانا تحت انظمة شمولية وليس ديمقراطية ، لذا واجه النهج الديمقراطي الوحدوي صعوبات وعقبات منها ان الشطرين قد اجلا مسالة تحقيق الديمقراطية لحين تحقيق الوحدة فلا تحققت الاولى ولا الثانية وما حدث هو ان الجنوبيين خرجوا باحتجاجات في المحافظات الجنوبية ومنها لحج وابين وجزء من عدن وكانت شعاراتهم تنادي بالانفصال واعلان اليمن اقاليم ولكن قيام الثورات اجلت هذا المطلب فترة زمنية قصيرة ليعود الى الساحة مجددا بظهور دعوات تطالب بتقسيم اليمن الى اقاليم للحصول على اللامركزية السياسية ولكن لإلقاء الضوء على مصطلح اللامركزية السياسية([24]) :-

أ- ان هذا المفهوم لا يطبق الا في الدول المركبة أي الفدرالية واليمن دولة بسيطة موحدة في تركيبها الدستوري .

ب-ان حل مشاكل البلاد لا تنتهي بتطبيق اللامركزية السياسية حيث هناك دولا استطاعت ان تخطو خطوات في مجال التقدم السياسي والاقتصادي وهي دول بسيطة وموحدة.

ج- مع بقاء اليمن على حالها لا يمنع من ايجاد اساليب ادارية حديثة تحقق بها اليمن الاصلاح و التنمية السياسيين

د- عدم الوقوع في مشاكل الفترة الانتقالية اي الاستعجال بتنفيذ التغييرات لان عملية التحول مثلا نحو اللامركزية السياسية يتطلب سياسة متدرجة لإنجاحها.

ان الباحث لا يتبنى هذه الافكار بمجرد ذكرها في البحث لاسيما ان هذه وجهة نظر المؤتمر الشعبي العام أي حزب الرئيس السابق فقد تحمل في طياتها رغبة عدم الانفصال للهيمنة على اليمن بجميع موارده ومن جهة اخرى قد يكون اليمن الجنوبي محق في رغبته هذه لأنه تعرض للكثير من التأخر والتخلف من جراء سياسات الحكومة السابقة لذا وجد الانفصال هو خير طريقة للتطور وحكم نفسهم بأنفسهم.

وبعد ما تم طرحه في هذا المطلب نجد من الصعوبة ايجاد لمسات للبناء السياسي لاستمرار التوتر وعدم الاستقرار السياسي ، اذن اين تتجه اليمن وما هو مستقبل التغيير السياسي فيها هذا ما سنناقشه في المطلب الثاني من المبحث الثاني .

المطلب الثاني : مستقبل شرعية الانجاز في اليمن في عهد الرئيس عبد ربه منصور هادي

هناك رغبة حقيقة للشعب شمال وجنوبيً اليمن في طي صفحة الماضي والشروع قدماً في وضع اللبنات الأساسية لبناء الدولة المدنية الاتحادية و إصرار الشعب اليمني وقواه السياسية والمدنية في استكمال مشروعه في بناء الدولة المدنية الحديثة من خلال التوافق بين مكونات الشعب في الشمال والجنوب ، ومواصلة السير في تنفيذ ما تبقى من مهام الفترة الانتقالية المنصوص عليها في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية لكن هناك مجموعة من الاحتمالات قد تبين اتجاه اليمن الى اين ، لان التغيير و البناء السياسي تعثر لعدة اسباب منها ،وقبل ان نوضح اسباب تعثر البناء السياسي نوضح ما هو مفهوم التغيير السياسي لكي نفهم هل تحقق في اليمن ام لا ؟ ويعرف التغيير بأنه "انتقال المجتمع بإرادته من حالة اجتماعية محددة إلى حالة أخرى أكثر تطوراً، اما مفهوم التغيير السياسي يشير إلى مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة ، كما يقصد به الانتقال من وضع غير ديموقراطي استبدادي إلى وضع ديموقراطي([25]).

المشهد الاول : دور الحوثيين :

1- اما ان تستمر عملية سياسية هشة يكون بيد الحوثيين صياغة ملامحها مع وجود سلطة صورية لرئيس الوزراء وسلطة غير شرعية سياسيا ومثل هذا الوضع لن يدوم لعدم رغبة الاقوى الاقليمية ومنها ايران ودول الخليج بهكذا حالة في اليمن.

2- خيار التقسيم الفعلي على الارض مع شكل من اشكال الحرب الاهلية ولكن ليس لها صفة الشمولية للطبيعة القبلية للمجتمع اليمني الذي يميل الى طبيعته الطائفية الجهوية.

3- ممارسة نوع من الضغط الدولي (سياسيا واقتصاديا) على جميع المكونات السياسية والمجتمعية لكي ترضخ اليمن بقواها الى عملية التحول السياسي السلمي([26]).

المشهد الثاني : جنوب اليمن:

هنا تطرح اربعة احتمالات عن اليمن الجنوبي وهي

1- دولة موحدة مع حكومة مركزية قوية : هذا الاحتمال يضع اساس للوضع الحالي بان الحكومة ستحسن الخدمات والوضع الامني وتضع احتراما اكبر لسيادة القانون والحريات مناصري هذا الاحتمال هم مؤيدي النظام وال1ين يرون ان قضية الجنوب ليست مختلفة عن باقي محافظات اليمن من ان النظام السابق كان له سجل سيء في هذه المناطق اما من حيث الشعب فان هذا الاحتمال له تأييد ضعيف بالرغم من حاجتهم الى الامن وسيادة القانون والخدمات بعد سني الحرب المدمرة.

2- دولة موحدة مع ادارة محلية قوية: هذا الاحتمال يتجه الى توزيع الصلاحيات بين الحكومة المركزية ومجلس المحافظات اي اعطاء دور اكبر للإدارة المحلية في محافظات الجنوب لأنها بالرغم من تواجدها الا ان دورها لا يخرج عن الاطار الرقابي يمثل هذا الخيار احزاب اللقاء المشترك المعارض وسائر الاطياف السياسية في اليمن لان نظرتهم (شمال اليمن)هي التخلص من مطالب الانفصال بإعطاء الجنوب (حكم محلي بصلاحيات واسعة([27]).

3- دولة فدرالية : وهنا التوجه نحو احتمالين **اما** تقسيم اليمن من(4-7) اقاليم وهي صعدة ، عمران ، حجة، الجوف ، صنعاء ، تعز ، البيضا ، لحج وهذا الاحتمال ضعيف التأييد لان تقسيم الجنوب الى اقاليم سوف يكون حجة دامغة للانفصال في حين يرى اخرون ان ه1ا الاحتمال سيؤدي الى توفير رقابة دستورية على الحكومة المركزية ويمنح صلاحيات اوسع للكيانات المناطقية وبالتالي ازالة الانقسامات بين الشمال والجنوب **او** نظام فدرالي مكون من اقليمين بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة وبين الجمهورية العربية اليمنية المقرة سنة 2011 انصار هذا الاحتمال يدعون الى دستور جديد يؤسس لبرلمان فدرالي يتألف من اعضاء متساويين من كلا الجمهوريتين وهذا الاحتمال له تأييد كبير جدا لاسيما ان الجنوب منفصل منذ 1990 وحرب 1994 قد الغت اتفاقيات الوحدة .

4-الانفصال : يتجه هذا الاحتمال الى الانفصال الفوري وقيام دولة مستقلة ديمقراطية فدرالية ومن وجهة نظرهم ان الوحدة لم تفشل وان الخلل ليس في النظام السياسي لليمن ولا في هيكليته بل هيمنة ثقافة ونظام الشمال هذا الخيار يحظى ببعض الترحيب من قبل شرائح الجنوب ورفض قاطع من قبل الشماليين ([28]).

المشهد الثالث: مستقبل الرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومة المنفى([29]):

لهذه الحكومة عدة خيارات للتعامل مع الوضع اليمني الجديد وهي:-

1-عودة الحكومة ونقلها الى عدن : فعلا تم عودة بعض الوزراء لعدن ولكن لم تتمكن الحكومة من اداء اعمالها بشكل تام لان صنعاء بيد الحوثيين واذا بقي الحال على ما هو عليه سوف يؤدي الى حدوث فراغ سياسي وهذا ما يبدو للوقت الراهن ولكن اذا تم الحصول على اعتراف اقليمي ودولي بهذه الحكومة فستكون سلطة شرعية ضد متمردين .

2-استمرار الزحف شمالا: صرح بهذا الاحتمال الرئيس اليمني هادي عندما حدد ان المعركة القادمة ستكون في تعز وهذا الاحتمال خطير جدا على الوضع اليمني لأنه سوف يسهم في ترسيخ المذهبية والطائفية وتفكيك اليمن

3-العودة للمفاوضات من باب القوة : طرح هذا الاحتمال من قبل المبعوث الاممي للأمم المتحدة بدعم من امريكا والدول الاوربية لاسيما ان الرئيس اليمني قد حصل على الشرعية السياسية والقبول من جميع الاطراف السياسية بمن فيهم الحوثيون بموجب القرار الاممي (2216) والذي نص على تمسك الامم المتحدة بوحدة اليمن واستقلاله وسلامته الاقليمية ويؤكد ايضا على شرعية الرئيس اليمني هادي .([30]) ولعل الشكل البياني الاتي يبين مشاهد اخرى لوضع اليمن :

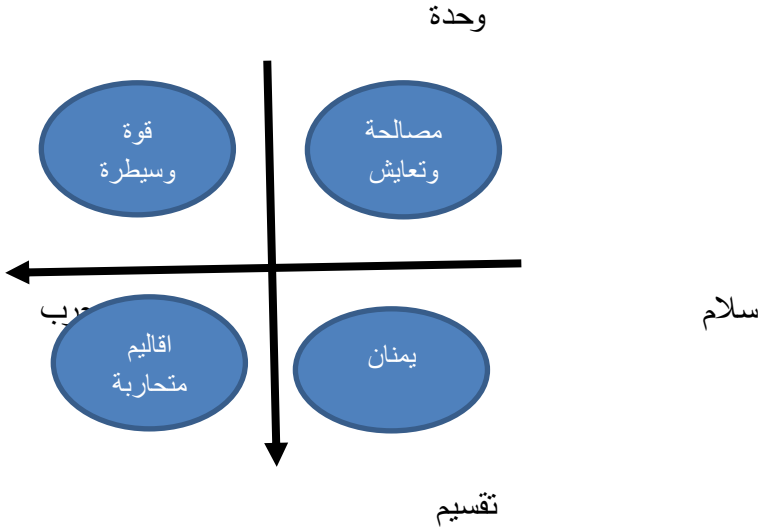

المصدر : الكسندر مترسكي، الحرب الاهلية في اليمن صراع معقد وافاق متباينة ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، قطر ، 2015 ، ص11

الخاتمة

اعتبرت سنة 2011 سنة تأسيسية استثنائية لما شملت من عمق في التغييرات تمثلت بإزالة انظمة سياسية اتسمت بالدكتاتورية وبدون تدخل خارجي حيث اخذت الثورات ضد النظام السياسي القائم طابعا عربيا واستطاعت ان تحدث تحولات تاريخية ولكن ، نجد ان هناك فجوة بين الخطاب الحديث للأنظمة المتكونة بعد التغيير و الممارسة السياسية على ارض الواقع وايضا الفجوة بين الاطر الهيكلية والمؤسسية من جهة والواقع السياسي والاجتماعي لهذه الدول الى بدأت الشعوب تلمس ان التغيير بدا يتراوح بين الشعارات والواقع الامر الذي ادى ضعف الثقة وليس انعدامها بهذه الانظمة الحديثة لأنها وحسب ما تداولت على تسميتها(بالفترة الانتقالية) لم تحدث تلك الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولم يتحقق ذلك البناء السياسي المنشود والسبب ان هذه الانظمة الحديثة قد حملت في طياتها بذور الاخفاق مثلا ان هذه الاصلاحات كانت مفروضة من الاعلى واتخذت بصورة سريعة الامر الذي ادى الى عدم حدوث تفاعل ايجابي بين الانظمة الحديثة والمواطنين، وبالتالي نجد ان حركات التغيير العربية او الثورات لم تكن مشاريع بناء دولة وانما تغيير حكم وتناسوا ان مشروع الحكم لا يتسم بالديمومة عكس مشروع الدولة وهذا طبعا ما

حدث في اليمن فهي لا تختلف عن الدول العربية الاخرى التي مرت بتجربة التغيير . ويمكن بعد هذه الخاتمة ان نخرج بالاستنتاجات الاتية :

1- يحظى الرئيس عبد ربه منصور هادي بدعم من دول الجوار لليمن مما ادى الى جعل حرب اليمن اقليمية .
2- متوقع للازمة اليمينة الاستمرار لتواجد جميع الشروط المؤهلة لها الاستمرار ولسنوات عديدة حيث ان القوات المؤيدة لرئيس اليمن الحالي عبد ربه منصور هادي حققت انتصارات في الجنوب بالمقابل الحوثيين يكثفون قتالهم لمواجهة تلك القوات والحملة العسكرية ضدهم .
3- التوصل الى مساعي حقيقة للتفاوض وحل المشاكل لجميع الاطراف ولكن العودة الى المفاوضات لم تنجح مرة اخرى.

المصادر

[1] - جان – مارك كواكو ،الشرعية والسياسة (مساهمة في دراسة القانون السياسي والمسؤولية السياسية) ، منتدى سور الازبكية ، المركز العلمي للدراسات السياسية ،2001 ،ص27

[2] - احمد ناصوري ، النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 24، العدد الثامن ، 2008، ص352- ص353

[3] المصدر نفسه ، ص 353

[4] - احمد بهاء الدين ، شرعية السلطة في العالم العربي ، دار الشروق ، بيروت ، السنة بلا، ص9- ص10

[5] - عمر جمعة عمران العبيدي، اشكالية البنية السياسية للنظم الجمهورية في المنطقة العربية ، رسالة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد ، 2011، ص 270

[6] - المصدر نفسه ، ص271

[7] - اليمن 2020 سيناريوهات المستقبل ، مؤسسة فريدريش ايبرت الالمانية ومنتدى التنمية السياسية ، مكتب اليمن ، 2010، ص5

[*] - أول من أدخل المذهب الزيدي إلى اليمن الإمام يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي المعروف بالهادي، في نهاية القرن الثالث الهجري وقد استطاع الهادي أن يقيم دولة له في صعدة شمالي اليمن فكان المؤسس الأول للدولة الزيدية وكان عالما فقيها مجتهدا ومعه دخل المذهب الاعتزالي الذي أصبح لصيقاً بالزيدية وقد استقر في صعدة وخاض الزيدية خلال تاريخهم حروباً عديدة مع القرامطة الباطنية. استمر حكم اليمن بيد أولاد الهادي وذريته حتى قيام الثورة اليمنية سنة 1382هـ (1962م)، وهي أطول فترة حكم في التاريخ لآل البيت حيث دام أحد عشر قرنا : للمزيد ينظر: سعود المولى ، اليمن السعيد وصراعات الدين والقبيلة ، مدارك ، لبنان ، الطبعة الاولى ، 2011، ص 85

[8] - وجدان الدفاعي ، مدونة للباحثة المختصة في مجال العلوم السياسية ،جامعة صنعاء ، اليمن ، 2011 للمزيد من المعلومات ينظر الموقع الالكتروني http/wijdan-aldefaee.blogspot

9- سعود المولى ، مصدر سابق ذكره ، ص125

[10]- http://www.yemen-nic.info/contents/Politics/detail.php?ID=1148 رئاسة الجمهورية اليمنية (المركز الوطني للمعلومات)

[11] - فؤاد عبد الجليل الصالحي واخرون ، الثورة اليمنية الخلفية والافاق ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، الطبعة الاولى ، 2012، ص216

[12] - سعود المولى ، مصدر سابق ذكره ، ص122

[13] - محمد احمد الاصبحي ،مسار التسوية السياسية في اليمن (انموذج لحل النزاعات الداخلية) ، ص4

[14] - محمد احمد الاصبحي ، مصدر سابق ذكره ، ص10

[15] - فؤاد عبد الجليل الصلاحي واخرون ، مصدر سابق ذكره ، ص 154- ص155

[16] - عبد الملك المخلافي، المبادرة الخليجية الثالثة بشان اليمن مشروع اتفتق ام فخ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، العدد388، 2011، ص132

[17] - المصدر نفسه ، ص 133

[18] - نادية فاضل عباس فضلي ، مؤتمر الحوار الوطني في اليمن ومستقبل الانتقال السلمي للسلطة بموجب المبادرة الخليجية ، المؤتمر السنوي الرابع عشر لمركز الدراسات الدولية الموسوم "التغيير في البلدان العربية واثره في العراق ومنطقة الخليج العربي" 2013، ص11

[19]- نفس المصدر ، ص12

[20] - ابو بكر الدسوقي، الثورات العربية : لماذا سقطت في مصيدة المرحلة الانتقالية ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، العدد188، 2012

[*] - نزاع صعدة او حروب الست سنوات هي حروب دارت بين حكومة علي عبدالله صالح وحركة انصار الله المعروفة بالحوثيين وسبب المعركة اعتقال السلطات اليمنية حسين الحوثي بتهمة انشاء تنظيم مسلح داخل البلاد بينما تتهم الحركة الحكومة اليمنية

بالتمييز ودعم القوى السلفية وقمع المذهب الزيدي : للمزيد من المعلومات حول الموضوع ينظر https://ar.wikipedia.org/wiki/

[21] - احمد ابراهيم محمود واخرون، حال الامة العربية 2010-2011 رياح التغيير ، تحرير احمد يوسف احمد – نيفين مسعد، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، الطبعة الاولى ، 2011، ص225- ص227

[*] - خالد البحاح هو رئيس الوزراء اليمني في حكومة عبد ربه منصور هادي شكل حكومته في 2014 وبعد ثلاثة اشهر قدم استقالته في 2015/4/12 بعد انقلاب الحوثيين على الحكومة : للمزيد ن المعلومات حول الموضوع ينظر https://ar.wikipedia.org/wiki

[**] - تسمية يطلقها الحوثيون على انفسهم

[22] - للمزيد من المعلومات حول الموضوع ينظر الموقع الالكتروني http://www.albawaba.com/

[23] - مهند العزاوي، الحرب في اليمن بين الشرعية والانقلاب ، وحدة الدراسات العربية والاقليمية ، مركز صقر للدراسات : ينظر http:/www.saqrcenter.net

[24] - احمد الخطابي واخرون ، مستقبل الحكم المحلي في الجمهورية اليمنية (بحوث ومناقشات الندوة الثانية لمجلة الثوابت) مركز النظم والمعلومات ، صنعاء ، الطبعة الاولى، 1995 ، ص263- ص265

[25] - إسماعيل صبري ومحمد محمود ربيع ، موسوعة العلوم السياسية ، الكويت/ جامعة الكويت، 1994 ، ص 47

[26] - محمد جميح ، المشهد اليمني بعد سقوط صنعاء ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات ، الدوحة ، قطر ، 2014 ، ص15

[27] - التقرير الاستراتيجي الخليجي2010-2011، مركز الخليج للدراسات ، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر ، الشارقة ، 2011،ص 154- ص155

[28] - نقطة الانهيار؟ قضية اليمن الجنوبي ، تقرير الشرق الاوسط رقم 114، 2011، ص 28- ص30

[29] - حسين الوادعي ، خيارات اطراف الازمة اليمنية في ظل التحولات العسكرية ، 2015، ص3- ص4

[30] - للمزيد من المعلومات حول القرار الاممي(2216) ينظر موقع الامم المتحدة / مجلس الامن http://daccess-dds-ny.un.org

31- محمد عبدالله يونس، مؤشر الدول الهشة في العالم عام 2017، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، Fragile States Index 2017",Washington, Fund for Peace, May 2017"

32- الكسندر مترسكي، الحرب الاهلية في اليمن صراع معقد وافاق متباينة ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، قطر ، 2015 ، ص11